الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي
(الأردن دراسة حالة)

ا.د.عبد الحسين جليل ألغالبي احمد حسن عطشان
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المقدمة

يمتاز الاقتصاد الأردني بشح الموارد الطبيعية التي تمتاز بندرتها نسبة الى المحيط الإقليمي كما يتصف الأردن بكونه مرسلا للعمالة بكثافة الى الخارج وخصوصا أسواق الخليج كما انه يعد مستقبلا وبكثافة للعمالة الوافدة من الخارج وخصوصا من مصر والعراق وفلسطين برغم معاناة الأردن من البطالة[i]. ومن أهم صفات الاقتصاد الأردني اعتماده على القروض والإعانات الخارجية لغرض تمويل الموازنة العامة واحتياجات التنمية مما أدى إلى ارتفاع نسبة المديونية التي وصلت في عام ١٩٩٧ إلى (٩٣%) من الناتج المحلي الإجمالي ، كما إن هذه النسبة في عام (٢٠٠٢) أصبحت تساوي (٧٧%) [ii]. وفي أشد فترة كساد مر بها الاقتصاد الاردني في عام (١٩٨٩) عانى الاقتصاد الأردني من عجز الموازنة بنسبة (٢٥%) من الناتج المحلي , وشكلت نسبة المديونية الخارجية ما يقرب من (١٩٠%) منه وبلغت البطالة نسبة (٢٥%) من مجموع القوى العاملة فضلا عن مستوى تضخم وصل إلى نسبة (٢٥.٨%) [iii].وهذه الأمور جعلت الحكومة الأردنية تدرك ضرورة تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يركز في الأساس على استعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق نمو مناسب من الناتج المحلي الإجمالي والسيطرة على التضخم. وتوجهت جهود الإصلاح بالدرجة الأساس نحو تقليص الإنفاق الحكومي وتحسين نوعيته والتأثير على الطلب الكلي لاستعادة التوازن . وكان دور السياسة النقدية في

هذا المجال ينحصر في العمل على تقليص معدلات النمو في العرض النقـدي لتتفق مع نسب التضخم المستهدفة والمحافظة على الاستقرار النقدي بمـا فـي ذلك تحديد سقوف الائتمان المحلي.

مشكلة البحث : على الرغم من الأهمية القصوى التـي يحتلهـا الجهـاز المصرفي إلا ان الرؤيا لم تكن واضحة لأثر هـذا الجهـاز فـي متغيـرات الاستقرار الاقتصادي لذا فان هذه الدراسة ستأخذ من هذا الموضع مشكلة لها , لمعرفة مدى استجابة النشـاط الاقتصـادي وبالـذات متغيـرات الاسـتقرار الاقتصادي لفعل الجهاز المصرفي من خلال مجموعة من المتغيرات المعبـرة عنه في الأردن .

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى معرفة التأثير الذي يمارسـه الجهـاز المصرفي ممثلا بالمتغيرات:-(نمو عرض النقد، حجـم الائتمـان ، عـدد المصارف وفروعها، نسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد بمعنـاه الواسـع، نسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاريـة، الكثافـة المصرفية، العمق المالي.)على الاستقرار الاقتصادي ممثلا بـ(الناتج المحلـي الإجمالي بالأسعار الثابتة والتضخم والبطالة).

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها(يؤثر الجهاز المصرفي ممثلا بمتغيراته نمو عرض النقد والائتمان وعدد المصارف وفروعها ونسبة إجمالي الودائع الـى عرض النقد بمعناه الواسع ونسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمـالي بالأسعار الجارية فضلا عن الكثافة المصرفية والعمق المالي , على الاستقرار الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة).

المبحث الأول :الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من:

أولا": البنك المركزي الاردني :

كان مجلس النقد الاردني منذ عام (١٩٤٩) السلطة الوحيدة المخولة بإصدار النقد في الاردن ولكن مع دوران عجلة التنمية ورغبة الاردن في تعزيز استقلاله الاقتصادي رأت الحكومة الأردنية ان مجلس النقد اصبح غير قادر على مواكبة متطلبات التنمية في المدة القادمة مما دفعها نحو تأسيس البنك المركزي الاردني بإصدار قانون عام (١٩٥٩)الذي عدل عام (١٩٦٠) وبموجبه باشر البنك أعماله في عام (١٩٦٤) , وهنا بدأت ملامح السياسة النقدية تتبلور بشكل واضح منذ ذلك الحين [iv]. واعتبارا من عام (١٩٨٩) ابتدأ البنك المركزي الاردني بانتهاج مسلك جديد في السياسة النقدية يستند الى آلية مخططه ذات اهداف نقدية محددة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك في ضوء انعدام فعالية السياسة النقدية التي كانت تسلك اتجاهات عامة دون وضع اطار محدد للأهداف يعطي الأولوية لبعضها على البعض الأخر والتي كان من نتائجها ارتفاع معدلات التضخم [v].ومن الجدير بالملاحظة هنا انه رغم تملك الحكومة الأردنية كامل رأس مال البنك الذي بدأ بمليون دينار أردني إلا انه يتمتع وفق إحكام القانون المشار إليه في أعلاه بشخصية اعتبارية مستقلة الامر الذي عزز فعاليته في إنجاح سياسته النقدية.ويتولى إدارة شؤون البنك المركزي الاردني مجلس ادارة مؤلف من المحافظ ومن نائبين له وخمسة أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء وهناك فرعين للبنك أحدهما في أربد والأخر في مدينة العقبة [vi].ورغم تشابه وظائف البنوك المركزية في معظم دول العالم إلا ان طريقة أداء كل بنك مركزي لهذه الوظائف تعتمد على معايير خاصة ترتكز بدرجة أساسية على مقومات الاقتصاد الذي يعمل فيه ,ولقد نص قانون البنك المركزي الاردني على ان أهدافه هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة مع ضمان قابلية تحويل الدينار الاردني وتشجيع النمو الاقتصادي,فضلا عن إصدار أوراق النقد والمسكوكات,والاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب ,والعمل كبنك للبنوك المرخصة التجارية والمتخصصة

ومراقبتها.هذا إلى جانب تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية بصورة خاصة والاقتصادية بصورة عامة[vii] ,ولكون الأهداف أعلاه مرتبطة بشكل جوهري بعرض النقد وأسعار الفائدة سيتم فيما يأتي بحث تطور عرض النقد في المملكة الأردنية الهاشمية.

عرض النقد وأسعار الفائدة في الاقتصاد الاردني :

اتبع البنك المركزي الأردني سياسة نقدية تتماشى مع سياسة الإصلاح الاقتصادي فاستطاع ان يقلل من معدل نمو العرض النقدي الى مستويات متوازنة نوعا ما مع حاجة الاقتصاد الأردني للسيولة المحلية .

جدول (١) عرض النقد M٢ في الاردن للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٦).

السنوات	عرض النقد MJD M٢	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية MJD	العمق المالي%	معدل نمو العمق المالي%
١٩٩٠	٣١٢٢.٦	===	٢٦٦٨.٣	١١٧.٠	===
١٩٩١	٣٧١٧.٥	١٩.٠٥	٢٨٥٥.١	١٣٠.٢	١١.٢
١٩٩٢	٤١٩٣.٠	١٢.٧	٣٤٩٣.٠	١٢٠.٠	-٧.٨
١٩٩٣	٤٤٨١.٨	٦.٨	٣٨١١.٤	١١٧.٥	-٢.٠
١٩٩٤	٤٨٤١.٥	٨.٠	٤٣٥٨.٦	١١١.٠	-٥.٥
١٩٩٥	٥١٥٩.٨	٦.٥	٤٦٢٠.٨	١١١.٦	٠.٥
١٩٩٦	٥١٧٥.٣	٠.٣	٤٩١٢.٢	١٠٥.٣	-٥.٦
١٩٩٧	٥٥٧٦.٦	٧.٧	٥١٣٧.٥	١٠٨.٥	٣.٠
١٩٩٨	٦٠٠٣.٢	٧.٦	٥٦٠٩.٨	١٠٧.٠	-١.٣
١٩٩٩	٦٧٤٧.٦	١٢.٤	٥٧٦٧.٤	١١٦.٩	٩.٢
٢٠٠٠	٧٤٣٤.٧	١٠.١	٦٠٠٢.٤	١٢٣.٨	٥.٩
٢٠٠١	٧٨٦٦.١	٥.٨	٦٢٦٠.٠	١٢٥.٦	١.٤
٢٠٠٢	٨٣٨٠.٦	٦.٥	٦٧٩٤.٠	١٢٣.٣	-١.٨
٢٠٠٣	٩٤٦٦.٠	١٢.٩	٧٢٢٨.٧	١٣٠.٩	٦.١
٢٠٠٤	١٠٥٧١.٠	١١.٦	٨٠٨١.٣	١٣٠.٨	-٠.٠٧
٢٠٠٥	١٢٣٦٤.٠	١٦.٩	٩٠١٢.٢	١٣٧.١	٤.٨
٢٠٠٦	١٤١٠٩.٠	١٤.١	١٠١٠٨.٥	١٣٩.٥	١.٧

المصدر:الأعمدة(١-٣) صندوق النقد العربي ,مؤشرات اقتصادية ,٢٠٠١. - النشرة الإحصائية للبنك المركزي الاردني ,لسنة ٢٠٠٦,منشورة على الموقع الاكتروني www.cbj.gov.jo.com

الأعمدة(٢-٥) احتسبت من قبل الباحثين.العمود(٤) احتسب بقسمة عرض النقد(M٢) على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

وكما هو واضح في الجدول (١) الذي يبين ان نمو العرض النقدي في عام ١٩٩١ كان (١٩.٠٥%) ,وبعد تنفيذ سياسة مواجهة التضخم انخفض نمو عرض النقد إلى (٦.٨%) عام ١٩٩٣ والى (٠.٣%) عام ١٩٩٦. ومن ثم وبعد أن وصلت هذه السياسة النقدية الى أهدافها بتحقيق معدل تضخم مقبول عاد ليرتفع نمو عرض النقد دون أن يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى الاسعار كونه يتناسب مع احتياجات الاقتصاد من السيولة. أما معدل نمو عرض النقد المركب في الاردن للمدة المدروسة (١٩٩٠-٢٠٠٦) فقد بلغ(٩.٨%). وفي العمود (٤) من الجدول (١) الذي يبين العمق المالي (Financial Depth) * في الاقتصاد الأردني الذي نتحصل عليه من خلال قسمة عرض النقد M_2 على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية كنسبة مئوية[viii]،نلاحظ أن الاقتصاد الأردني كان يتمتع بعمق مالي مقداره (١١٧.٠%) عام ١٩٩٠ وأصبح في العام ١٩٩٣ يساوي (١١٧.٥%) . واستمر الاقتصاد الاردني والجهاز المصرفي بالتحديد يسجل عمقا ماليا جيدا ومتزايدا طوال سنوات القرن الجديد وكمثال على ذلك السنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦) التي بلغ العمق المالي فيها ما نسبته (١٣٠.٨% , ١٣٧.١% ، ١٣٩.٥%) على التوالي ، و بمعدل نمو مركب طول مدة الدراسة يساوي(١.١%). وتجدر الإشارة هنا الى انه كلما ارتفعت نسبة العمق المالي كلما كان الاقتصاد الاردني يستفيد من ميزة كبيرة في تأثيرها تتمثل في نقل القرار الاقتصادي(النقدي) من منبعه (البنك المركزي) إلى مختلف خلايا الاقتصاد وبانتشار واسع وبما يعزز فعالية السياسة النقدية المرتبطة بدرجة العمق المالي[ix] مما مكن البنك المركزي من التحكم بعرض النقد وأسعار الفائدة لأجل تحقيق الأهداف الأساسية لسياسته النقدية بصورة خاصة والسياسة الاقتصادية الكلية بصورة عامة، و تتمثل هذه الأهداف بتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فمن خلال التحكم بعرض النقد بشقيه القانوني والائتماني يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في متغيرات الاستقرار الاقتصادي، إذ انه مع سياسة نقدية لازمة لمواجهة التضخم تكون هناك ضرورة إلى تحجيم نمو العرض النقدي مما يقلل الطلب الكلي وهذا الأمر يدفع بمستوى الأسعار نحو الانخفاض. أما في حالة رغبة السلطة النقدية في ضوء

سياسة اقتصادية عامة في تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد فزيادة عرض النقد تؤدي إلى تخفيض في معدلات الفائدة ورفع مستوى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي بشكل يزيد من الاستخدام. وهذا الأمر أي (زيادة الاستخدام) يدفع بالطلب إلى الارتفاع مما يعني توفر إمكانية لدى المنتجين لزيادة السلع المنتجة مما يولد رفعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. و من خلال السياسة النقدية التي

جدول (٢) سعر صرف الدينار الاردني مقابل الدولار الأمريكي .

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
١٩٩٠	٠.٦٦٣	١٩٩٩	٠.٧٠٩
١٩٩١	٠.٦٨٠	٢٠٠٠	٠.٧٠٩
١٩٩٢	٠.٦٧٩	٢٠٠١	٠.٧٠٩
١٩٩٣	٠.٦٩٢	٢٠٠٢	٠.٧٠٩
١٩٩٤	٠.٦٩٨	٢٠٠٣	٠.٧٠٩
١٩٩٥	٠.٧٠٠	٢٠٠٤	٠.٧٠٩
١٩٩٦	٠.٧٠٩	٢٠٠٥	٠.٧٠٩
١٩٩٧	٠.٧٠٩	٢٠٠٦	٠.٧٠٩
١٩٩٨	٠.٧٠٩		

المصدر:النشرات الإحصائية للبنك المركزي الاردني ,السنوات , ١٩٩٦ ,٢٠٠٦,٢٠٠٠,١٩٩٩

اتبعها البنك المركزي الأردني ورقابته على عرض النقد نجح في إبقاء كل من:- (x)

١- معدل التضخم ضمن حدوده الطبيعية حتى عام (٢٠٠٥) .
٢- سعر الفائدة على مستوى متوافق وحجم النشاط الاقتصادي واحتياجات التنمية والاستثمار.
٣- سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على مستوى ثابت تقريبا ويعادل (٠.٧٠٩) دينار [xi]. كما يبين ذلك الجدول (٢) حيث نشاهد ان سعر صرف الدينار الاردني مقابل الدولار كان في عام ١٩٩٠ يساوي (٠.٦٦٣) دينار أردني لكل دولار وأصبح هذا السعر في العام ١٩٩٥ يساوي (٠.٧٠٩) دينار وبقي ثابتا حتى عام ٢٠٠٦. ومما يؤكد استقرار سعر صرف الدينار الاردني معدل النمو المركب للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٦) الذي يساوي (%٠.٤)

أما بخصوص أسعار الفائدة في الأردن خلال المدة المدروسة فنلاحظ إنها تميزت بالاستقرار النسبي وعدم التذبذب بصورة حادة ، مما يسهل مهمة المستثمرين في قراءة استثماراتهم في الاجل القصير ويخدم أغراض التنمية الاقتصادية . فبعد أن كان سعر الفائدة خلال سنوات بداية التسعينات يساوي(١٠%) ارتفع سعر الفائدة الى مستوى (١٣.١%) في عام ١٩٩٨ضمن اطار سياسة مواجهة التضخم وبعد ذلك عاد وتراجع الى مستوى (١٠.٦%) عام ٢٠٠٦[xii].

ثانيا": <u>المصارف التجارية والمتخصصة</u>:

تعود نشأة الجهاز المصرفي الأردني إلى عام (١٩٢٥) حينما بدأ البنك العثماني بمزاولة أعماله ، وبعده في عام (١٩٣٠) جاء أول بنك وطني الى الوجود حينما أنشئ البنك العربي الذي أسس في القدس ونقل أعماله إلى عمان عام (١٩٤٨) بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين ومن بعده أسس البنك الأهلي الأردني والبنك الأردني عامي (١٩٥٦ و ١٩٦٠) على التوالي[xiii].وحتى يقوم البنك المركزي بعمله على أكمل وجه وتصل السياسة النقدية إلى أهدافها لابد من وجود هيكلية مصرفية تجارية ومتخصصة متطورة وراسخة . وبعد إزالة المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض البنوك دون غيرها في مجال

التسليف فضلا عن توحيد نسبة الاحتياطي القانوني على كافة أنواع الودائـــع بالدينار وبالعملات الأجنبية دون تمييز بين البنوك ازدادت درجة المنافسة بين البنوك المحلية [xiv].

جدول (٣) مكونات الجهاز المصرفي الاردني حتى عام ٢٠٠٦.

اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع مع الفرع الرئيسي
البنك المركزي الاردني.	١٩٦٤	٣
البنوك التجارية:-		
اولأ:البنوك الوطنية:		
١-البنك العربي	١٩٣٠	٨٤
٢-البنك الوطني الاردني	١٩٥٦	٤٦
٣-بنك الاردن	١٩٦٠	٤٤
٤-بنك عمان القاهرة	١٩٦٠	٣٣
٥-بنك الإسكان والتجارة والتمويل	١٩٧٤	٩٦
٦-البنك الاردني الكويتي	١٩٧٧	٣١
٧-البنك التجاري الاردني	١٩٧٨	٢٤
٨-البنك العربي الاردني للاستثمار	١٩٧٨	٨
٩- بنك المؤسسة العربية المصرفية(الاردن)	١٩٨٩	١٢
١٠-البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١٩٨٩	٧
١١-بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١٩٩١	١١
١٢-البنك الأهلي الاردني	١٩٩٣	١٦
١٣-بنك الصادرات والتمويل	١٩٩٦	٥
مجموع الفروع للمصارف التجارية الوطنية		٤٢٠

البنوك التجارية الأجنبية		
١-HSBC بنك الشرق الأوسط	١٩٤٩	٢
٢-البنك المصري العربي	١٩٥١	٨
٣-مصرف الرافدين	١٩٥٧	٣
٤-ستي بانك	١٩٧٤	٢
٥-ستاندرد شار ترد	٢٠٠٢	٧
٦-البنك الوطني الكويتي	٢٠٠٤	١
٧-أودي بانك	٢٠٠٤	٧
٨-بنك بلوم (BLOM)	٢٠٠٤	١
مجموع الفروع للمصارف التجارية الأجنبية		٣١
البنوك المتخصصة		
١-بنك الائتمان الزراعي	١٩٥٩	٢١
٢-بنك التنمية الحضرية والإسكان	١٩٦٥	٣
٣-بنك التنمية الصناعية	١٩٦٥	٥
٤-بنك تنمية المدن والقرى	١٩٦٦	١١
٥-البنك الإسلامي الاردني للتمويل والاستثمار	١٩٧٩	٥٤
٦- البنك الإسلامي العربي	١٩٩٧	١١
مجموع فروع البنوك المتخصصة		١٠٥
المجموع الاجمالي للمصارف وفروعها في الاردن		٥٥٩

المصدر :الجهاز المصرفي الاردني , على الموقع الاكتروني www.cbj.gov.jo.com

أما بالنسبة للمنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية فقد أنعشها قرار البنك المركزي الأردني بالسماح للمستثمر الأجنبي بتملك نسبة من رأس مال المصارف تصل الى (١٠٠%) حرصا على تطوير العمل المصرفي والاستفادة من الخدمات الجديدة في هذا القطاع [xv]. وبإلقاء نظرة على الجدول(٣) يمكن التعرف على المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي الاردني كما هي في عام (٢٠٠٦). ان من أهم مؤشرات تطور الجهاز المصرفي هو مدى انتشار البنوك وفروعها داخل البلد مما يجعل عدد الجمهور المتعامل معها (عدد

المواطنين لكل فرع) قليل بشكل يسمح للمصرف أن يقدم خدماته بصورة جيدة مما يوفر تمويل للمشروعات بصورة أفضل مما لو كان عدد المواطنين المطلوب من فرع ما أن يقدم لهم خدماته المصرفية كبيرا بما لا يتناسب وحجم السيولة لديه، وهذا الأمر عندما يحدث يضطر المواطنين الى التعامل بالنقود الورقية بشكل أكبر من تعاملهم بالصكوك. والدول المتقدمة عموما تمتاز بقلة عدد السكان المناط بكل فرع تقديم الخدمات المصرفية لهم ، ففي الولايات المتحدة الامريكية كانت حصة الفرع الواحد تساوي (٦ ألاف نسمة) ، أما في الدول النامية فنجد ان هذه الحصة قد تصل إلى أن كل فرع يخدم ألاف أو مئات الآلاف من السكان [xvi].وهناك مؤشر آخر يضاف إلى المؤشر أعلاه وقد يكون مشابه له وهو مؤشر الكثافة المصرفية(Banking Density)الذي يقيس مدى انتشار الخدمات المصرفية على أساس مقياس عالمي، إذ يقوم باحتساب عدد الفروع لكل عشرة ألاف شخص*.فإذا كان مستوى الكثافة المصرفية مرتفعا على سبيل المثال (١ أو ٢ أو حتى ٢.٥) فأن ذلك يعني انتشار الخدمات المصرفية بصورة جيدة ، أما إذا كان يساوي مثلا" (٠.٠٠٢ أو ٠.٣ أو ٠.٥) فأن ذلك يعني عدم تغلغل الجهاز المصرفي في مسامات الاقتصاد وأن هناك استخدام واسع للنقود الورقية مقابل عدم استخدام الصكوك بنسبة عالية[xvii]وهي حالة معظم الدول النامية وخصوصا العربية منها اذ كانت الكثافة المصرفية في كل من المغرب وليبيا والجزائر تساوي ما بين (٠.٣) إلى (٠.٥) وفي السودان ومصر وسوريا كانت تساوي (٠.٣) وفي اليمن (٠.٠٨)[xviii].والجدول (٤) يبين تطور الجهاز المصرفي في الاردن خلال السنوات المدروسة ففي

جدول (٤) عدد المصارف الأردنية والكثافة المصرفية وعدد السكان لكل فرع.

السنوات	عدد الفروع	عدد السكان لكل فرع نسمة	الكثافة المصرفية	السنوات	عدد الفروع	عدد السكان لكل فرع.نسمة	الكثافة المصرفية
١٩٩٠	٤٩٧	٦٩٨١	١.٤٣	١٩٩٩	٥٤٠	٨٦٨٥	١.١٥
١٩٩١	٥٠٨	٧٢٨٣	١.٣٧	٢٠٠٠	٥٤٠	٨٩٢٥	١.١٢
١٩٩٢	٥٠٨	٧٦٥٧	١.٣٠	٢٠٠١	٥٤٠	٩١٤٨	١.٠٩
١٩٩٣	٥٢٤	٧٦١٤	١.٣١	٢٠٠٢	٥٤٧	٩٢٦٨	١.٠٧
١٩٩٤	٥٢٤	٧٩٠٠	١.٢٦	٢٠٠٣	٥٤٧	٩٥٠٦	١.٠٥
١٩٩٥	٥٢٤	٨٠٩١	١.٢٣	٢٠٠٤	٥٥٥	٩٦٣٩	١.٠٣
١٩٩٦	٥٢٩	٨٣٩٣	١.١٩	٢٠٠٥	٥٥٥	٩٨٥٥	١.٠١
١٩٩٧	٥٤٠	٨٢٥٩	١.٢١	٢٠٠٦	٥٥٥	١٠٠٩٠	٠.٩٩
١٩٩٨	٥٤٠	٨٣٧٠	١.١٩				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الى الجدول (٦) وبيانات السكان.

عام ١٩٩٠ كان عدد المصارف وفروعها في الاردن يساوي (٤٩٧) فرعا وأصبح في العام ١٩٩٣ يساوي (٥٢٤) فرعا وأستمر عدد الفروع في الاردن بالارتفاع حتى بلغ في العام ٢٠٠٠ ما مقداره (٥٤٠) فرعا ، وفي نهاية المدة أي في عام ٢٠٠٦ كان عدد الفروع يساوي (٥٥٥) فرعا .ومن خلال زيادة عدد المصارف فضلا عن تحسن خدماتها نجحت البنوك الأردنية في خفض معدلات التفضيل النقدي وزيادة الودائع لتساوي في عام ٢٠٠٦ ما نسبته (١١٩.٥%) من الناتج المحلي الاجمالي[xix].ويبين العمود الثاني من الجدول (٤) ان عدد السكان لكل فرع كان قد بدأ في العام ١٩٩٠ عند مستوى (٦٩٨١) نسمة وبقي قريبا من هذا الرقم ، ولكنه بانخفاض مستمر طول مدة الدراسة بسبب نمو عدد المصارف وفروعها بنسبة أقل من نمو عدد السكان ، حيث أشرنا سابقا الى ان النمو المركب لعدد السكان في الاردن خلال المدة المدروسة كان يساوي (٣.٠٣%) بينما كان معدل النمو المركب لعدد المصارف (٠.٦٩%).وبصورة عامة كان مؤشر عدد السكان لكل فرع في

أغلب السنوات المدروسة قريب من العشرة ألاف نسمة لكل فرع. وهي نسبة جيدة مقارنة مع بقية الدول النامية كما مر سابقا . ولابد من الاشارة هنا الى ان هذا المؤشر المرتفع نسبيا له مزايا سبقت الاشارة إليها مثل انتشار الخدمات المصرفية وتعزيز السياسة النقدية إلا ان عدد المصارف المرتفع قد يشكل عبئا في مجال المنافسة خصوصا مع اقتصاد نامي ، كونه يقلل من الهوامش الربحية مما يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على اداء المصارف , إلا ان هذا الامر من الممكن ان يدفعها الى الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والواسع . وفضلا عن ذلك فان المنافسة الداخلية ليست هي المنافسة الوحيدة التي يواجهها الجهاز المصرفي الاردني ، فهناك المنافسة من قبل المصارف الأجنبية التي غالبا ما تكون في غير صالح المصارف الوطنية كون تلك المصارف تتمتع بدعم فني ومعلوماتي ومالي من مراكزها الرئيسية[xx].وبعد أن تبين في الجدول (٤) العمود الاول عدد الفروع يمكن ألان ومن خلال إحصاءات السكان احتساب الكثافة المصرفية في الاردن خلال المدة المدروسة ، اذ انه في العام ١٩٩٠ كانت الكثافة المصرفية تساوي (١.٤٣) وفي العام ٢٠٠٦ تساوي (٠.٩٩) مما يعني ان الاردن يتمتع بكثافة مصرفية جيدة مقارنة مع الدول العربية والدول النامية ، فكانت حصة كل عشرة ألاف شخص في الاردن خلال مدة الدراسة تساوي (١.١) فرع من خلال أخذ الوسط الحسابي للكثافة المصرفية ، ولأجل المقارنة نأخذ عام ٢٠٠٣ ومستوى الكثافة المصرفية في الأردن و نلاحظ أنها تساوي (١.٠٥) بينما كانت في عموم الوطن العربي تساوي (٠.٢٥) اما في تونس فكانت (٨٢ .٠) [xxi].من خلال العمق المالي والكثافة المصرفية يتم تحديد تركيب عرض النقد في أي اقتصاد ، كون هذا العمق والكثافة يبينان مدى تأثير الجهاز المصرفي في الاقتصاد مما يحدد طبيعة عرض النقد وتركيبه فيه. والجدول (٥) الذي يبين لنا تركيب عرض النقد في الاردن يشير الى ان العملة الورقية والمسكوكات تحتل في الاردن المركز الثاني في تكوين عرض النقد بعد الودائع الجارية وشبه النقد التي تربعت على المركز الاول خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٦) كوسائل دفع وادخار. إذ كانت نسبة الودائع تشكل في العام ١٩٩٠ ما مقداره (٦٧.٨%)

من مجموع عرض النقد بينما شكلت العملة (٣٢.٢%) منه فقط. وفي سنة ١٩٩٩ ارتفعت النسبة السابقة الى (٨٣.٧%) بالنسبة للودائع وانخفضت نسبة العملة في التداول الى مجموع عرض النقد الى (١٦.٣%) وهذه النسبة قريبة جدا من مثيلتها في الدول المتقدمة ، فلقد كانت في ايطاليا تساوي (٨٤.٣%) للودائع مقابل (١٥.٧%) للعملة في التداول عام ١٩٩٩ . أما في اليابان كانت العملة في التداول تشكل (٢٥%) مجموع عرض النقد تاركة (٧٥%) للودائع ويمكن تقييم درجة تقدم أو تخلف دولة ما بصورة نسبية من طبيعة تركيب عرض النقد فيها[xxii].ونسبة الودائع المرتفعة مقارنة بالعملة (إلى عرض النقد) تجعل مرونة هذا الاخير غير مرتبطة ارتباط وثيق بالإصدار النقدي بل هي على صلة وثيقة بنقود الودائع . وتحّكم البنك المركزي بحجم الائتمان يجعله متحكم بشكل كبير بعرض النقد. وعند احتساب معدل النمو المركب للعملة في التداول طول مدة الدراسة نجد انه يساوي (٤.٤%) بينما كان معدل النمو المركب للودائع وشبه النقد يساوي (١١.٥%) خلال نفس المدة. وهذه النسبة تبين مدى مشاركة المصارف التجارية والمتخصصة في الحياة الاقتصادية في الاردن كون الودائع تشكل أهم مطلوبات الجهاز المصرفي التجاري.

الجدول (٥) تركيب عرض النقد في الاردن للمدة(١٩٩٠- ٢٠٠٦).

السنوات	عرض	العملة في	الودائع	نسبة	نسبة الودائع	نسبة الودائع

	النقد M٢ MJD	التداول MJD	وشبه النقد MJD	العملة الى عرض النقد %	وشبه النقد إلى عرض النقد %	الى الناتج المحلي بالاسعار الجارية %
١٩٩٠	٣١٢٢.٦	١٠٠٦.٢	٢١١٦.٤	٣٢.٢	٦٧.٨	٧٩.٣
١٩٩١	٣٧١٧.٥	٩٩٢.٤	٢٧٢٥.١	٣٦.٥	٦٣.٥	٩٥.٤
١٩٩٢	٤١٩٣.٠	١٠٠٣.٩	٣١٨٩.١	٢٤.٠	٧٦.٠	٩١.٢
١٩٩٣	٤٤٨١.٨	١٠٤٧.٩	٣٤٣٢.٩	٢٣.٣	٧٦.٧	٩٠.٠
١٩٩٤	٤٨٤١.٥	١٠٧٢.٦	٣٧٦٨.٩	٢٢.٠	٧٨.٠	٨٦.٤
١٩٩٥	٥١٥٩.٨	١٠٥٠.٩	٤١٠٨.٩	٢٠.٤	٧٩.٦	٨٨.٩
١٩٩٦	٥١٧٥.٣	٩٥٢.٢	٤٢٢٣.١	١٨.٣	٨١.٧	٨٥.٩
١٩٩٧	٥٥٧٦.٦	٩٨٧.٦	٤٥٨٩.٠	١٧.٧	٨٢.٣	٨٩.٣
١٩٩٨	٦٠٠٣.٢	٩٥٢.٨	٥٠٥٠.٤	١٥.٨	٨٤.٢	٩٠.٠
١٩٩٩	٦٧٤٧.٩	١١٠٦.٦	٥٦٤١.٠	١٦.٣	٨٣.٧	٩٧.٨
٢٠٠٠	٧٤٣٤.٧	١٢٣٩.٩	٦١٩٤.٨	١٦.٦	٨٣.٤	١٠٣.٢
٢٠٠١	٧٨٦٦.١	١٢٠٢.٤	٦٦٦٣.٧	١٥.٢	٨٤.٨	١٠٦.٤
٢٠٠٢	٨٣٨٠.٦	١٢٤٣.٥	٧١٣٧.١	١٥.٠	٨٥.٠	١٠٥.٠
٢٠٠٣	٩٤٦٦.٠	١٤٤٤.٠	٨٠٢٢.٠	١٥.٢	٨٤.٨	١١٠.٩
٢٠٠٤	١٠٥٧١.٠	١٤١٤.٠	٩١٥٨.٠	١٣.٤	٨٦.٦	١١٣.٣
٢٠٠٥	١٢٣٦٤.٠	١٦٥٧.٢	١٠٧٠٧.٠	١٣.٤	٨٦.٦	١١٨.٨
٢٠٠٦	١٤١٠٩.٠	٢٠٢٧.٤	١٢٠٨٢.٠	١٤.٣	٨٥.٧	١١٩.٥

المصدر: العمود (١):- صندوق النقد العربي, مؤشرات اقتصادية,٢٠٠١.- النشرة الإحصائية للبنك المركزي الأردني,٢٠٠٦ ,على الموقع الاكتروني: gov.jowww.cbj.

العمود (٣,٢) النشرات الإحصائية للبنك المركزي الاردني ,السنوات, ١٩٩٩.١٩٩٦ .٢٠٠٢. ٢٠٠٦.

العمود(٤ ,٥ ,٦) من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات الاعمدة(١ ,٢, ٣).

ولبيان مدى فعالية الجهاز المصرفي وأثره في الحياة الاقتصادية نلاحظ الجدول (٥) العمود (٦) الذي يبين نسبة الودائع الجارية وشبه النقد (مطلوبات الجهاز المصرفي) الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، فبعد أن كانت هذه النسبة عام ١٩٩٠ تساوي (٧٩.٣%) أصبحت في العام ٢٠٠٦ تساوي

(١١٩.٥%) وبارتفاع مستمر ودون تراجع خلال هذه المدة وفي عام ٢٠٠٣ كانت هذه النسبة في الأردن تساوي (١١٠.٩%) بينما في السعودية كانت تساوي (٤١%) وفي مصر (٦٧%) وفي تونس (٤٥%) [xxiii] مما يدلل على سبق القطاع المصرفي الاردني للقطاعات المماثلة في الدول العربية.

حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية والمتخصصة في الاردن:ـ

لقد تميز الاقتصاد الاردني بكبر حجم الائتمان الممنوح فيه لكثرة عدد المصارف واشتداد المنافسة بينها فضلا عن ان فرص الاستثمار مفتوحة في الاقتصاد الاردني كونه اقتصاد يعتمد بالدرجة الأساس على موارد قليلة وأي عملية تطوير لهذه الموارد لابد أن تكون من خلال رؤوس أموال معوضة لندرتها .وفي الجدول (٦) الذي يوضح مستوى صافي الائتمان المقدم من المصارف التجارية والمتخصصة في الاردن نلاحظ ان صافي الائتمان في عام١٩٩٠ كان يساوي (٢٨٠٥) م دينار أردني وبعد ذلك بعام واحد انخفض هذا الرقم الى (٢٦٥٨) م دينار

جدول (٦)صافي الائتمان في الأردن للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٦).

السنوات	صافي الائتمان	معدل النمو	نسبة الائتمان الى

	المحلي MJD	السنوي %	الناتج بالاسعار الجارية %
١٩٩٠	٢٨٠٥	===	١٠٥.١
١٩٩١	٢٦٥٨	-٥.٢	٩٣.٠
١٩٩٢	٣٠٦٠	١٥.١	٨٧.٦
١٩٩٣	٣٤٩٠	١٤.٠	٩١.٥
١٩٩٤	٣٩٤٨	١٣.١	٩٠.٥
١٩٩٥	٤٣٧١	١٠.٧	٩٤.٥
١٩٩٦	٤٤٦٥	٢.١	٩٠.٨
١٩٩٧	٥٥٩٠	٢٥.١	١٠٨.٨
١٩٩٨	٥٢٩٨	-٥.٢	٩٤.٤
١٩٩٩	٥٦٠٥	٥.٧	٩٧.١
٢٠٠٠	٥٧١٢	١.٩٠	٩٥.١
٢٠٠١	٦٣٦٢	١١.٣	١٠١.٦
٢٠٠٢	٦٥٨٨	٣.٥	٩٦.٦
٢٠٠٣	٧٨٠٤	١٨.٤	١٠٧.٩
٢٠٠٤	٧٩٠١	١.٢	٩٧.٧
٢٠٠٥	٨١٠٢	٢.٥	٨٩.٩
٢٠٠٦	٨٤٠٢	٣.٧	٨٣.١

المصدر:- العمود(١): صندوق النقد العربي ,مؤشرات اقتصادية ،٢٠٠١. - النشرة الإحصائية للبنك المركزي الأردني ,٢٠٠٦ .على الموقع الالكتروني .www.cbj.gov.jo.com

العمودان(٣ , ٢) احتسبا من قبل الباحثين.

بمعدل نمو سنوي سالب مقداره (٥-%) وهذا الامر جاء تماشيا مع السياسة النقدية الجديدة في بداية التسعينات . وفي السنة ٢٠٠٦ كان صافي الائتمان يساوي (٨٤٠٢) م دينار. وكان معدل النمو المركب للمدة (١٩٩٠ -

٢٠٠٦)الذي يساوي (٧%).وتتضح أهمية حجم الائتمان في الاقتصاد الاردني في العمود الثالث من الجدول (٦) الذي يبين نسبة حجم الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والتي تراوحت بين (١٠٥.١%) عام ١٩٩٠ و (٨٣.١%) عام ٢٠٠٦ وهي نسب مرتفعة مقارنة مع الدول النامية.إذ إن هذه النسبة لسنة ٢٠٠٣ في الاردن كانت تساوي (١٠٧.٩%) بينما نظيرتها في المملكة العربية السعودية تساوي (٤٦.٠%) وفي مصر(٦٦.٠%) أما في تونس فكانت هذه النسبة تساوي (٦٤.٠%).[xxiv]

ثالثا: -السياسة النقدية في الاردن للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٦):ـ

اتبع البنك المركزي الاردني منهجا جديدا غير الذي كان يتبناه في عقد الثمانينات من القرن العشرين, ويتوافق هذا المنهج الجديد مع الاهداف النقدية التي يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي (المشار إليه في بداية هذا المبحث) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.واتجهت السياسة النقدية إلى زيادة استخدام الأدوات النقدية الكمية غير المباشرة إلى جانب الأدوات النوعية وكذلك وسائل الإقناع الأدبي على حساب تقليص اللجوء إلى الأدوات المباشرة دعما لآلية عمل السوق النقدي ورفعا لكفاءتها[xxv]. وفيما يأتي ذكر لأهم أدوات السياسة النقدية التي استخدمها البنك المركزي الاردني خلال المدة المدروسة:

١ - **نسبة الاحتياطي القانوني:ـ** قام البنك المركزي الاردني برفع نسبة الاحتياطي القانوني من (٩%) عام ١٩٨٩ إلى (١١%) عام ١٩٩٠ مما انعكس إيجابا على معدل التضخم ولكن ليس بالمستوى المطلوب مما دفع البنك الى رفع هذه النسبة مرة اخرى عام ١٩٩١ الى(١٣%) وعام ١٩٩٣ الى (١٥%) للحد من التوسع النقدي بهدف مواجهة التضخم الذي بلغ مستويات مرتفعة في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن العشرين, إذ كان معدل التضخم عام ١٩٨٩ يساوي(٢٥.٨%) وفي عام ١٩٩٠ كان يساوي (١٦.١%) [xxvi].ومع انحسار معدلات التضخم عند مستويات مقبولة في نهاية عقد

التسعينات وبداية القرن الجديد عاد البنك المركزي الى خفض نسبة الاحتياطي القانوني الى (١٠%) عام ٢٠٠٠ و(٨%) عام ٢٠٠١ .

٢ - سعر إعادة الخصم :ــ وانسجاما مع نفس السياسة النقدية في أعلاه قام البنك المركزي الاردني برفع معدلات إعادة الخصم من(٦%) في نهاية عام ١٩٨٩الى (٨.٥%) عام ١٩٩٠ للحد من التوسع النقدي والسيطرة على التضخم ، واستقر سعر إعادة الخصم عند هذا المستوى حتى عام ١٩٩٧ عندما خفض الى مستوى (٧.٧٥%) بعد أن سجل التضخم مستويات منخفضة في الاقتصاد الأردني ،وتماشيا مع نفس الآلية خفض هذا السعر الى مستوى (٥.٠%) طوال سنوات بداية العقد الاول من القرن الجديد باستثناء عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ التي رفع فيهما سعر إعادة الخصم إلى (٦.٥% , ٧.٥%) على التوالي لظهور بوادر التضخم في عام ٢٠٠٦[xxvii].

٣ - عمليات السوق المفتوحة:ــ واصل البنك المركزي الاردني تركيزه على الادارة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال اصدار وإطفاء سندات الخزينة وأدراجها في بورصة عمان ليتم تداولها والاستثمار بها,وبعد عام ١٩٩٣ قام أيضا بإصدار شهادات الايداع لغرض الاستثمار بها من قبل البنوك المتخصصة على ان يتم شراء هذه الشهادات من قبله مرة اخرى بمعدل فائدة يزيد على معدل الفائدة الذي بيعت به بنسبة لاتقل على (١%) وذلك تشجيعا لهذه المؤسسات على الاستثمار بها, ولقد كان مجموع ما أدرجه البنك المركزي في بورصة عمان عام ٢٠٠١ يساوي (١٤٠) م دينار من سندات الخزينة و(١١٧.٥) م دينار من سندات التنمية و(١٠٦) م دينار من سندات المؤسسات الحكومية . ولقد كان أعلى معدل فائدة على تلك الادوات يساوي (٩.٢٥%)[xxviii].

٤ - تحديد سقوف التسهيلات الائتمانية :ــ فضلا عن الادوات الكمية السابقة الذكر كان هناك استخدام متزامن للأدوات النوعية ، حيث قام البنك المركزي الاردني بتحديد سقوف التسهيلات الائتمانية في عام ١٩٨٩ بما يمنع أي مصرف من منح الائتمان لأي عميل بمبلغ يزيد عن (٢٠٠٠٠) دينار أردني دون الحصول على موافقة البنك المذكور مسبقا[xxix]. ولقد رفع هذا السقف الى

(١٠٠٠٠٠) دينار عام ١٩٩١ ومن بعد ذلك حرر البنك المركـــزي الســـوق المصرفي من السقوف الائتمانية بشكل كامل عام ١٩٩٥ ضمن مساعيه للإدارة النقدية غير المباشرة[xxx].

٥- **إدارة الموجودات الأجنبية**:ــ لقد نشأت فكرة استخدام هـــذه الأداة عـــام ١٩٨٠عندما اتجهت البنوك التجارية الى زيادة موجوداتها الأجنبية من خـــلال استغلال أسعار الفائدة العالمية ، الامر الذي وسع الفجوة بين أســـعار الفائـــدة وبين العائد على الاستثمار المحلي مما حدا بالبنك المركزي أن يمنع البنوك من الاحتفاظ بأرصدة من العملات الأجنبية في الخارج بمقدار يزيد عـــن (٣٥%) من التزاماتها الخارجية . وعدلت هذه النسبة فيما بعد الى (٤٠%) عام ١٩٩٥ حسب التطورات في أسعار الفائدة العالمية[xxxi].

٦- **قبول الودائع الآجلة**:ــ بهدف امتصاص السيولة الفائضة لـــدى الجهـــاز المصرفي استحدث البنك المركزي الاردني في عام ١٩٩٢ منفذ جديد للتوظيف أمام البنوك التجارية والمتخصصة ، وهذا المنفذ تمثل بقبوله للودائع لأجل مدته (٦ أشهر) أو (٣ أشهر) مع معدل فائدة مقداره (٤%) وكان تجـــاوب البنـــوك التجارية والمتخصصة كبيرا مع هذا الإجراء الذي استمر العمل به سنة واحدة حتى عام ١٩٩٣[xxxii].

المبحث الثاني

التحليل القياسي لأثر الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

نهدف هنا إلى بيان صحة الفرضية التي تشير إلى تأثير الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي,التضخم ,البطالة).

وسيتم ذلك من خلال تحليل الانحـــدار المتعـــدد (THE Multiple Linear Regression)للوصول إلى تقـــديرات المربعـــات الصـــغرى الاعتياديـــة(OLS)للنموذج من خلال المعادلة الخطية(Linear Function) الآتية:-

$$Yi= b_0 + b_1 Xi_1 + b_2 Xi_2 +-----+ bk Xik + Ui$$

إذ أن:- Y_i= المتغيرات التابعة.

Xi= المتغيرات المستقلة .

Ui =المتغير العشوائي .

b_0 =الحد الثابت .

k =عدد المتغيرات المستقلة .

وتتكون متغيرات النموذج أولا من المتغيرات التابعة (Dependent variables)التي هي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP)والتضخم (INF) والبطالة(UNE).وثانيا من المتغيرات المستقلة (Independent variables)التي هي النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع (G M٢) وحجم الائتمان (CRD) وعدد المصارف وفروعها (NUM) وكذلك نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع (D.M٢) ونسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (D.G) فضلا عن الكثافة المصرفية(DEN) والعمق المالي (DEP).و الصيغة القياسية للنموذج تكون كما يأتي: (Econometrics formulation)

$$GDP= b_0 + b_1 G\ M_2 + b_2 CRD + b_3 NUM + b_4 D.M_2 + b_5 D.G + b_6 DEN + b_7 DEP + Ui$$

$$INF = b_0 + b_1 G\ M_2 + b_2 CRD + b_3 NUM + b_4 D.M_2 + b_5 D.G + b_6 DEN + b_7 DEP + Ui$$

$$UNE= b_0 + b_1 G\ M_2 + b_2 CRD + b_3 NUM + b_4 D.M_2 + b_5 D.G + b_6 DEN + b_7 DEP + Ui$$

وفي ما يأتي شرح لمتغيرات النموذج و سنبتدئ بالمتغيرات التابعة في الأردن:

١ - : <u>الناتج المحلي الإجمالي في الأردن:GDP) IN JORDAN)</u>

خلال مدة الدراسة (١٩٩٠- ٢٠٠٦) تم جمع البيانات للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (١٠٠=١٩٩٤) كما يظهر في الجدول (٧) الذي نلاحظ فيه ان الناتج المحلي الإجمالي كان يساوي (٣٤١٩.٣) م دينار عام (١٩٩٠) ، وبعد انتهاج سياسة الإصلاح ارتفع هذا الناتج الى (٤١٥١.١) م دينار عام ١٩٩٣ أي بزيادة مقدارها (٧٣١.٨) مليون دينار. واستمر بالارتفاع حتى وصل الى (٧٧٧٦.٠) م دينار عام ٢٠٠٦ .وكان عام ١٩٩٢ قد شهد أكبر نسبة من النمو مقارنة بالسنة السابقة اذ بلغت (١٤.٣%) بعكس حال عام ١٩٩١ الذي سجل أقل نسبة نمو سنوي اذ بلغت (١.٦%) ,كما ان معدل النمو المركب طول المدة المدروسة كان على العموم يساوي (٥.٢%).

جدول(٧)الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأردن للمدة(١٩٩٠- ٢٠٠٦).

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ١٠٠=١٩٩٤ MJD	معدل التغير في الناتج الإجمالي %	متوسط دخل الفرد من الناتج الاجمالي JD	معدل التغير لمتوسط دخل الفرد %
١٩٩٠	٣٤١٩.٣	===	٩٨٥	===

١٩٩١	٣٤٧٤.٣	١.٦	٩٣٩	-٤.٦
١٩٩٢	٣٩٧٣.٨	١٤.٣	١٠٢١	٨.٧
١٩٩٣	٤١٥١.١	٤.٤	١٠٤٠	١.٨
١٩٩٤	٤٣٥٨.١	٤.٩	١٠٥٢	١.١
١٩٩٥	٤٦١٨.٧	٦.٢	١٠٩٠	٣.٦
١٩٩٦	٤٧٢٤.٣	٢.٢	١٠٦٤	-٢.٣
١٩٩٧	٤٨٨١.٥	٣.٣	١٠٩٤	٢.٨
١٩٩٨	٥٠٢٨.٠	٣.٠	١١١٢	١.٦
١٩٩٩	٥١٩٨.٠	٣.٣	١١٠٨	-٠.٣
٢٠٠٠	٥٤١٩.٠	٤.٢	١١٢٤	١.٤
٢٠٠١	٥٧٠٤.٢	٥.٢	١١٥٥	٢.٧
٢٠٠٢	٦٠٣٤.١	٥.٧	١١٩٠	٣.٠
٢٠٠٣	٦٢٨٦.٣	٤.١	١٢٠٨	١.٥
٢٠٠٤	٦٨١٦.٤	٨.٤	١٢٧٤	٥.٤
٢٠٠٥	٧٣٠٨.٢	٧.٢	١٣٣٦	٤.٨
٢٠٠٦	٧٧٧٦.٠	٦.٤	١٣٨٩	٣.٩

المصدر:العمود(١) دائرة الإحصاء العامة الأردنية ,جدول (٣٥)على الموقع الالكتروني www.dos.gov.jo.com

الأعمدة (٢-٣-٤) من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات السكان والعمود (١)

أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة التي يبينها متوسط دخله(العمود٣) من الجدول(٧) فكانت في عام ١٩٩٠ تساوي (٩٨٥) دينار أردني سنويا، وأرتفع المبلغ إلى (١٠٢١) دينار في عام ١٩٩٢. وأستمر متوسط دخل الفرد الأردني السنوي بالارتفاع في الأعوام اللاحقة إلى أن بلغ عام(٢٠٠٦) رقما يساوي(١٣٨٩) دينار. ونلاحظ إن تحسن متوسط دخل الفرد جعل الزيادة فيه بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٦ تساوي (٤٥٠) دينار .وفي السنوات الأخيرة ارتفع معدل النمو في متوسط دخل الفرد إلى (٥.٤%) سنويا

عام ٢٠٠٤ و (٣.٩%) سنويا عام ٢٠٠٦ . وهذا التذبذب في معدل التغير السنوي بالرغم من الزيادة المستمرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يعود إلى ارتفاع معدل الزيادة السكانية في الأردن.

٢ـ التضخم:ـ(INFLATION) IN JORDAN)

ان من أهم الأسباب التي دعت الى انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي في الأردن إلى جانب البطالة هو التضخم الذي عانى منه الاقتصاد الأردني وخصوصا في نهاية الثمانينات. فبعد إن قام البنك المركزي بالتأكيد على استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة الى جانب عدم إهماله الأدوات المباشرة في سياسته النقدية ، حقق نجاحا متميزا طول مدة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠٠٦) في الحد من التضخم والمحافظة عليه ضمن المعدل الطبيعي له.وكما نلاحظ ذلك في الجدول (٨) الذي يوضح معدلات التضخم في الأردن, فلقد كان معدل التضخم في عام ١٩٩٠ يساوي (١٦.٢%) ، وبعد انتهاج سياسة نقدية لضبط السيولة المحلية وفق احتياجات الاقتصاد الأردني ظهرت النتائج واضحة على معدل التضخم إذ انه بعد عام واحد فقط انخفض معدل التضخم إلى (٨.٢%) بتغير سنوي مقداره (٤٩.٣-%) عن العام السابق وواصل معدل التضخم انخفاضه في الأعوام اللاحقة إذ كان في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧ يساوي (٤.٠% و ٣.٠%) على التوالي. وكان الانخفاض الكبير في معدل التضخم قد حدث عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ إذ سجل معدل التضخم السنوي نسبة مقدارها (٠.٦% و ٠.٧%) مما يعني ان الاقتصاد الأردني خلال عشر سنوات (١٩٩٠– ٢٠٠٠) قد حقق أهدافه التي رسم سياسته النقدية على أساسها.وكون الاقتصاد الأردني اقتصاد يسعى الى التنمية فلا بد من ارتفاع معدلات التضخم الى مستواها الطبيعي أو أعلى قليلا من ذلك كون عملية التنمية تحتاج إلى ضخ رؤوس أموال بيرة لتمويل مشاريعها مما أدى الى ارتفاع تدريجي في معدلات التضخم بدأ بـ (١.٨%) عام ٢٠٠١ ومرورا بـ(٢.٣%) عام ٢٠٠٣ وانتهاء بـ (٣.١%) عام ٢٠٠٥ . وفي عام ٢٠٠٦ ارتفعت معدلات التضخم في الأردن إلى مستوى عالٍ لم تشهده البلاد

منذ عام ١٩٩٦ اذ بلغت نسبة التضخم في عام ٢٠٠٦ (٦.١%) وذلك لايعود إلى قصور في السياسة النقدية بل إلى ارتفاع أسعار النفط في العالم في هــذا الوقت , و كون الاقتصاد الأردني هو مستورد لهذه المادة انعكس هذا الارتفاع على مستوى الأسعار العام في الأردن.وبصورة عامة يلاحظ أن معدل التضخم في الأردن خلال أغلب سنوات الدراسة كان مقارب لمعدل التضخم في الــدول المتقدمة ولمعدل التضخم الطبيعي اللذين يظهرهمــا العمــودان (٣ و٤) مــن الجدول (٨) ,

جدول (٨) معدل التضخم قي الاقتصاد الاردني للمدة(١٩٩٠- ٢٠٠٦).

السنوات	معدل التضخم في الاردن %	النمو السنوي %	التضخم في الدول المتقدمة %	المعدل الطبيعي للتضخم %
١٩٩٠	١٦.٢	====	=	٣.٠
١٩٩١	٨.٢	-٤٩.٤	=	٣.٠
١٩٩٢	٤.٠	-٥١.٢	٣.٥	٣.٠

١٩٩٣	٣.٢	-٢٠.٠	٣.١	٣.٠
١٩٩٤	٣.٦	١٢.٥	٢.٦	٣.٠
١٩٩٥	٢.٢	-٣٨.٨	٦.٥	٣.٠
١٩٩٦	٦.٦	٢٠٠.٠	٢.٤	٣.٠
١٩٩٧	٣.٠	-٥٤.٥	٢.١	٣.٠
١٩٩٨	٣.١	٣.٣	١.٦	٣.٠
١٩٩٩	٠.٦	-٨٠.٠	١.٤	٣.٠
٢٠٠٠	٠.٧	١٦.٥	٢.٢	٣.٠
٢٠٠١	١.٨	١٥٧.١	٢.١	٣.٠
٢٠٠٢	١.٩	٥.٥	١.٥	٣.٠
٢٠٠٣	٢.٣	٢١.٠	١.٨	٣.٠
٢٠٠٤	٣.٤	٤٧.٨	٢.٠	٣.٠
٢٠٠٥	٣.١	-٨.٨	٢.٣	٣.٠
٢٠٠٦	٦.١	٩٦.٠	=	٣.٠

المصدر :العمود (١) دائرة الاحصاء العامة الأردنية,جدول (٣٥) على الموقع www.dos.gov.jo.com

العمود (٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,إعداد مختلفة.

العمود(٢) من إعداد الباحثين بالاستناد الى العمود (١)

٣ـ البطالة في الاقتصاد الأردني:ـــ UNEMPLOYMENT) IN JORDAN)

شهد الاقتصاد الأردني خلال المدة الممتدة من أوائل السبعينات وحتى بداية الثمانينات من القرن العشرين زيادة في معدلات التشغيل وانخفاض في مستوى البطالة وذلك يعود إلى وجود أعداد كبيرة من العمالة الأردنية تعمل في الخارج وخصوصا في دول الخليج. ولم تؤد هذه الهجرة للعمالة إلى زيادة الأجور لسببين مهمين الأول يتعلق بوجود فائض في العمالة قبل هجرة العمال والثاني

مرتبط بالعمالة الوافدة التي أسهمت بسد الفجوة بين الطلب على العمل والمعروض منه .

وكان معدل البطالة في عام ١٩٧٠ يساوي (٨%) من مجموع الأيدي العاملة الأردنية البالغ عددها (٢٥٩) ألف عامل ، وأنخفض هذا المستوى عام ١٩٧٥ الى ما يقرب من حالة التشغيل الكامل اذ وصل معدل البطالة الى (٢%) من مجموع القوى العاملة البالغ عددها (٣٤٠) ألف عامل. ولكن المنافسة بين القوى العاملة المحلية والقوى العاملة التي عادت بسبب الحرب العراقية الإيرانية وانهيار أسعار النفط أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في عام ١٩٨٠إلى (١١.٥%) والى (١٦.٨%) عام ١٩٩٠[xxxiii].ويمكن أن نلخص أسباب البطالة في الأردن بما يأتي:ـــ

١ – النمو المرتفع في عدد السكان ، وزيادة عدد السكان في المرحلة العمرية دون (١٥) سنة.

٢ – عدم توفر الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد.

٣ – الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب عدم الموازنة في الإنفاق العام بينهما.

٤ – تأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير بمحيطه الإقليمي كونه يعتمد على الدول الأخرى في تشغيل أبنائه وأي مشاكل إقليمية تؤدي إلى عودتهم سوف ترفع من معدل البطالة.

٥ – عدم تمكن القطاع الصناعي من استيعاب الزيادة في القوى العاملة.

ومن خلال الجدول (٩) الذي يبين معدلات البطالة في الأردن نلاحظ انه في بداية عملية التصحيح الاقتصادي كان معدل البطالة يساوي(١٦.٨%) من مجموع القوى العاملة وأدت السياسات الاقتصادية إلى تراجع هذه النسبة إلى (١٥%) عام ١٩٩١ ولكن سرعان ما عاد معدل البطالة إلى الارتفاع عام ١٩٩٢ الى (١٨.٣%) بسبب تداعيات حرب الخليج الأولى بعد اجتياح الكويت. وأستمر الارتفاع والانخفاض في معدلات البطالة فبعد أن كان هذا المعدل عام ٢٠٠٠ يساوي (١٣.٧%) من مجموع القوى العاملة أصبح في عام ٢٠٠٢ يساوي (١٥.٣%) وفي عام ٢٠٠٦ كانت نسبة (١٤.٣%) من

مجموع القوى العاملة الأردنية يعانون من البطالة.وهذه المعدلات لا تقتـــرب من معدل البطالة الطبيعي (٥.٥ - ٦%) ولا تقترب أيضا من معدلات البطالة في الدول المتقدمة التي نراها في العمود (٣) من الجدول (٩) والتي بالإجمال كانت ضمن حدود معدلات البطالة الطبيعية التي يوضحها العمـــود (٤) مـــن الجدول نفسه.

جدول (٢٢) معدلات البطالة في الاقتصاد الاردني للمدة (١٩٩٠- ٢٠٠٦).

السنوات	معدل البطالة في الاردن %	التغيـــــــر السنوي %	البطالة فـــي الـــدول المتقدمة %	معـــدل البطالـــة الطبيعي %
١٩٩٠	١٦.٨	====	===	٦.٠
١٩٩١	١٥.٠	-١٠.٧	===	٦.٠
١٩٩٢	١٨.٣	٢٢.٠	٧.٣	٦.٠

١٩٩٣	١٨.٨	٢.٧	٧.٧	٦.٠
١٩٩٤	١٥.٣	-١٥.٩	٧.٦	٦.٠
١٩٩٥	١٥.٠	٢.٠	٧.٢	٦.٠
١٩٩٦	١٣.١	-١٢.٦	٧.٢	٦.٠
١٩٩٧	١٥.٣	١٦.٨	٧.٠	٦.٠
١٩٩٨	١٤.٢	-٧.١	٦.٩	٦.٠
١٩٩٩	١٣.٤	-٥.٦	٦.٤	٦.٠
٢٠٠٠	١٣.٧	٢.٢	٥.٨	٦.٠
٢٠٠١	١٤.٧	٧.٢	٥.٩	٦.٠
٢٠٠٢	١٥.٣	٤.١	٦.٤	٦.٠
٢٠٠٣	١٤.٥	-٥.٢	٦.٦	٦.٠
٢٠٠٤	١٢.٥	-١٣.٨	٦.٣	٦.٠
٢٠٠٥	١٤.٨	١٨.٤	٦.٠	٦.٠
٢٠٠٦	١٤.٣	-٣.٣	==	٦.٠

المصـــــــدر :العمـــــــود (١) وزارة التخطـــــــيط الأردنيـــــــة

الموقع: www.mop.gov.jo.com

العمود(٢)احتسب من قبل الباحثين.

العمود(٣)التقرير الاقتصادي العربي الموحد, إعداد مختلفة.

المتغيرات المستقلة والتوقعات المسبقة لعلاقتها وتأثيرهـــا فـــي المتغيـــرات التابعة: -

١- نمو عرض النقد بمعناه الواسع: Growth of Money Supply:(G) M٢

يرتبط نمو عرض النقد بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أي أن زيادة نمو عرض النقد من شانها أن تزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالاستناد الى إن زيادة نمو عرض النقد تعني المزيد من السيولة في

الاقتصاد مما يجعل أسعار الفائدة تنخفض ويتوسع الطلب على الاستثمار وبعد ذلك يزداد الطلب الاستهلاكي لان عملية الاستثمار رافقتها عملية دفع للأجور وأثمان المواد الأولية, وهذا الأمر يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم لعلمهم المسبق بوجود طلب متزايد على سلعهم وخدماتهم مع مراعاة وجود موارد معطلة ومرونة في الجهاز الإنتاجي ,والعكس من ذلك عند تقليل نمو المعروض النقدي. والتحليل السابق يمكن له أن يفسر العلاقة السالبة بين نمو عرض النقد ومستوى البطالة فزيادة نمو عرض النقد التي خفضت من أسعار الفائدة وأنعشت الاستثمار تدفع نحو تشغيل المزيد من العاطلين عن العمل.أما تأثير عرض النقد في مستوى التضخم فبينته النظريات الاقتصادية النقدية التي أشارت الى أن التضخم في حد ذاته ليس إلا مشكلة نقدية بالدرجة الأساس, والعلاقة التي تربط نمو عرض النقد بالتضخم هي علاقة موجبة لان زيادة نمو عرض النقد تودي الى انخفاض القوة الشرائية وتعمل على زيادة المستوى العام للأسعار والوقوع في شرك التضخم.

ب- <u>الائتمان :The Credit:(CRD)</u>

يرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي إذ ان التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي يدفع مستوى الطلب الكلي نحو الارتفاع لان الطلب الاستثماري قد ازداد, فضلا عن الزيادة في الطلب الاستهلاكي كما ذكرنا آنفا وزيادة الطلبين (الاستثماري والاستهلاكي) ترفع من مستوى الطلب الكلي الأمر الذي يزيد الإنتاج.

ونفس الآلية السابقة تفسر العلاقة السالبة التي تربط مستوى الائتمان مع نسبة البطالة, إذ إن زيادة الائتمان تودي الى زيادة الاستثمار و مستوى التشغيل . ويرتبط الائتمان بالتضخم بعلاقة موجبة وتفسير هذه العلاقة هو إن زيادة الائتمان ما هي إلا زيادة في عرض النقد .

ج- <u>عدد المصارف وفروعها :Number of branches:(NUM)</u>

يرتبط عدد المصارف وفروعها كمتغير مستقل بعلاقة موجبة مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي لان زيادة عدد المصارف تعني إمكانية أفضل لنجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها, فضلا عن إن تقديم الخدمات المصرفية

وخصوصا الائتمان سيتصف باليسر والسهولة الأمر الـذي يزيـد الاسـتثمار والناتج المحلي الإجمالي. كما يرتبط عدد المصارف وفروعها بعلاقة سالبة مع مستوى البطالة والتضخم لان زيادة عدد المصارف تزيد من فعالية السياسـة النقدية.

د- نسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد(D.M٢)

العلاقة التي تربط بين (D.M٢)هي علاقة موجبة فإذا ما ازدادت هذه النسبة كانت هناك إمكانية أفضل للسياسة النقدية لبلوغ أهدافها التي من ضمنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي.أما علاقة النسبة(D.M٢) بالتضخم والبطالـة فهـي علاقة سالبة, لأنه بزيادة هذه النسبة ترتفع قدرة السياسة النقدية علـى بلـوغ غاياتها ألمتمثلة في السـيطرة على التضخم والبطالة .

ه- نسبة إجمـالي الودائـع الـى النـاتج المحلـي الإجمـالي بالأسـعار الجارية(D.G)

ترتبط هذه النسبة بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي, فكلمـا ارتفعـت زادت قدرة الاقتصاد في الاعتمـاد علـى الجهـاز المصـرفي فـي إقامـة الاستثمارات المختلفة كونه جهازا متطورا لأنه لولا تطوره لما حقـق هـذه النسبة المرتفعة.كما وتربط علاقة سالبة هذه النسبة مع التضخم والبطالة, فمن جهة تعني زيادة نسبة (D.G) إمكانية أفضل للجهـاز المصـرفي التجـاري والمتخصص في نقل القرار النقدي اللازم لمواجهة هاتين المشكلتين من البنك المركزي إلى خلايا الاقتصاد المختلفة, ومن جهة أخرى فـان ارتفـاع هـذه النسبة يدل على تطور الجهاز المصرفي مما يولد قدرة متزايدة علـى مـنح الائتمان بمستوى يرفع من حجم الاستثمار.

و- الكثافة المصرفية:Banking density(DEN)

هذا المتغير يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فلو ارتفعت هذه الكثافة ازدادت إمكانية السياسة النقدية في تحقيـق أهـدافها وأيضا انتشار الخدمات المصرفية بشكل أفضل مما يزيد من حجـم الائتمـان الممنوح من الجهاز المصرفي التجاري والمتخصص بشكل يرفع من مستوى الاستثمار والطلب الكلي والعرض الكلي .كما يرتبط متغير الكثافة المصرفية

مع التضخم والبطالة بعلاقة سالبة لان زيادة الكثافة المصرفية تعني خـــدمات مصرفية أفضل وائتمان أعلى مما يولد زيادة في الاستثمار ترفع من مستوى التشغيل وهذه الأمور مجتمعة ترفع من مستوى الطلب الكلـــي الـــذي يحفـــز العرض الكلي على الارتفاع مما يزيد من عرض السلع و يخفض الأسعار.

ز- العمق المالي Financial Depth (DEP)

ترتبط نسبة العمق المالي بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي إذ انه كلما كان العمق المالي ذا نسبة مرتفعة أصبحت السياسة النقدية على درجة كبيرة من الفعالية في تحقيق أهدافها التي من ضمنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي.ونفس التحليل يستخدم في بيان العلاقة السالبة بين نسبة العمق المالي من جهة ومعدلات التضخم والبطالة من جهة أخرى .

تحليل الأثر الذي ولدته متغيرات الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن

أولا:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP)

أستخدم برنامج (Minitab- under Windows) لمعالجة البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المراحل (Stepwise multiple regression analysis) كما تم إخضاع نتائج التحليل للاختبارات حسب المعايير الإحصائية وهي (T. Test)للكشف عن معنوية المعلمات و(F. Test) للكشـــف عـــن معنوية النموذج و اختبار معامل التحديد (R^2) الذي يكشف القـــوة التفســـيرية

للمتغيرات المستقلة ,كما تم اختبار نتائج التحليل حسب المعايير القياسية التي تتضمن ثلاثة اختبارات هي اختبار(D-W) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية, ثم (Klein Test) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. وتكون الاختبارات السابقة جنبا إلى جنب مع المعيار الاقتصادي الذي على أساسه تتم مقارنة إشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية بما يحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. و جاءت نتائج التحليل القياسي لأثر المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأردن على أساس (النموذج المتعدد) لتشير إلى أن المعادلة أدناه التي تحصلنا عليها تفسر العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكما يأتي:-

$$GDP = ١٦٥ + ٠.٥٢٣\ CRD + ٢٢.٨\ D.G$$

$$\qquad\qquad\quad ٧.٤٨ \qquad\quad ٢.١٥$$

$$R^{٢} = ٩٦.٦١ \qquad F = ٢٠٣.٣١ \qquad D\text{-}W = ١.٤٧$$

يلاحظ في التقديرات أنها اجتازت الاختبارات الإحصائية والقياسية[xxxiv]، ويشير معامل التحديد ($R^{٢}$) إلى إن المتغيرات المستقلة المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الأردني وهي (الائتمان و نسبة الودائع إلى الناتج بالأسعار الجارية) استطاعت أن تفسر ما مقداره (٩٦.٦١%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل نسبة مقدارها (٣.٣٩%) تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.وفي ضوء اجتياز النموذج للاختبارات الإحصائية والقياسية وعدم اختلافه مع منطق النظرية الاقتصادية يمكن قبوله.وبناءً عليه فان زيادة في حجم الائتمان بوحدة واحدة ترفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي بما مقداره(٠.٥٢٣) وحدة. وهذا يعود إلى الأثر الايجابي الذي تخلفه زيادة الائتمان على الاستثمار بصورة خاصة وعلى الطلب الكلي بصورة عامة, كما إن زيادة مقدارها(١%) في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ستؤدي إلى تحسن في

حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(٢٢.٨) وحدة بسبب فعالية السياسة النقدية المرتبطة بتطور الجهاز المصرفي الذي حقق هذه الزيادة.

٢ - <u>التضخم في الاقتصاد الأردني.(INF)</u>

يتبين لنا من نتائج التقدير للنموذج المبين لأثر متغيرات الجهاز المصرفي في مستويات التضخم في الاقتصاد الأردني إن نتائج التقدير كانت مقبولة من الناحية الإحصائية والقياسية طبقاً لاختبارات[xxxv] (T–Test, F–Test, R^2, D.W). فطبقا إلى قيمة معامل التحديد استطاعت المتغيرات المستقلة المؤثرة في مستوى التضخم في الاقتصاد الأردني والتي هي (عدد المصارف وفروعها و حجم الائتمان فضلا عن نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد ودرجة العمق المالي في الاقتصاد)أن تفسر ما مقداره (٨٥%) من التغيرات في مستوى التضخم مما يجعل نسبة (١٥%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

INF=٢٤٠ - ٠.٣٢٣ NUM + ٠.٠٠٤١٠ CRD - ٠.٦٥٤ D.M٢ - ٠.٢٧٨ DEP

-٢.٩١ ٣.٤٩ -٢.٧٦ -٢.٩٥

R^2=%٨٥.٠ F=١٢.٧٣ D-W = ٢.٤٧

ولان النموذج تمكن من اجتياز الاختبارات الإحصائية والقياسية ولم يختلف مع منطق النظرية الاقتصادية لذا يمكن قبوله. فتؤدي زيادة عدد المصارف وفروعها بمقدار (فرع واحد) إلى تخفيض التضخم بنسبة (٠.٣٢٣%) لتطور الجهاز المصرفي وزيادة فعالية السياسة النقدية, كما إن زيادة الائتمان بمقدار وحدة واحدة من شانها ان ترفع مستوى التضخم بمقدار (٠.٠٠٤١٠%) لان زيادة الائتمان تعني ضخ المزيد من السيولة النقدية في الاقتصاد مما يرفع من مستوى الأسعار.أما زيادة نسبة الودائع إلى عرض النقد بمقدار(١%) فستؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم بمقدار (٠.٦٥٤%) لان زيادة هذه النسبة(D.M٢) تدل على تطور الجهاز المصرفي وبما ان فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى أهدافها مرتبطة بتطور الجهاز المصرفي فان ذلك يعني إمكانية أفضل لها في تحقيق أهدافها وخصوصا السيطرة على التضخم.

كما إن ارتفاع درجة العمق المالي بمقدار (١%) يقلل من مستوى التضخم بمقدار (٠.٢٧٨%) إذ أن هذه النسبة تعني إمكانية أفضل للسلطة النقدية لنقل القرار النقدي الى مختلف خلايا الاقتصاد بما يعزز فعالية السياسة النقدية المرتبطة بدرجة العمق المالي .

٣- البطالة:(UNE)

يتبين من خلال التحليل القياسي لأثر متغيرات الجهاز المصرفي في البطالة أن المتغير عدد المصارف وفروعها هو الأكثر تأثيرا في معدل البطالة في الاقتصاد الأردني. وكما في المعادلة التي افرزها التحليل :-

$$UNE = ٤٥.٦٠ - ٠.٠٥٧\ NUM$$

$$-٢.٩١$$

$$R^٢ = \%٣٦.١٠ \qquad F = ٨.٤٠ \qquad D\text{-}W = ١.٧٥$$

اجتياز النموذج بنجاح الاختبارات الإحصائية [xxxvi] ويوضح ($R^٢$) الذي يقيس القوة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يتعلق بالتأثير الذي يحدثه في المتغير التابع ان (٣٦.١٠%) من التغيرات في معدل البطالة تعود للمتغير المستقل (عدد المصارف وفروعها) لأنه بزيادة عدد المصارف في الاقتصاد تكون هناك إمكانية اكبر لتقديم الخدمات المصرفية وفي مقدمتها الائتمان مما يشجع على الاستثمار وهذا الأخير يتطلب تشغيل المزيد من قوة العمل مما يخفض من مستوى البطالة واظهر النموذج القياسي انه بزيادة عدد الفروع بمقدار (فرع واحد) تقل البطالة بما مقداره (٠.٠٥٧%) . وتجدر الإشارة هنا إلى ان السياسة النقدية لا تكون فعالة لوحدها في مواجه البطالة بل يجب ان يكون هناك تعاون وتنسيق جدي فيما بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى لذلك فنسبة (٣٦%) لقيمة($R^٢$) تعد مقبولة لكون النموذج اجتاز وبنجاح اختبار (F).ونلاحظ من نتائج التحليل ان الناتج المحلي الجمالي في الاقتصاد الأردني تأثر بالمتغيرات المستقلة التالية(الائتمان المصرفي ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) أما مستوى التضخم بصفته متغير تابع

اظهر أيضا تأثرا بنسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع وحجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي ,كما تأثر معدل التضخم بعدد المصارف وفروعها فضلا عن درجة العمق المالي في الاقتصاد.كما ان المتغير التابع الأخير (البطالة) قد تأثر بالمتغير المستقل (عدد المصارف وفروعها العاملة في الاقتصاد الأردني). ولم يظهر تأثير واضح للمتغير المستقل (نسبة النمو السنوية لعرض النقد الواسع) بسبب فعالية الجهاز المصرفي الأردني (التجاري والمتخصص)الذي جعل متغيراته (الائتمان وعدد الفروع والكثافة المصرفية---الخ) صاحبة التأثير الأفضل في الاقتصاد لان المتغيرات الأخيرة مرتبطة بهيكلية الجهاز المصرفي أولا وقدرته على جذب الودائع ثانيا.كما لم يظهر تأثير لمؤشر الكثافة المصرفية لأنه كان متراجعا باستمرار طول المدة المدروسة فمع النمو المستمر في عدد المصارف كان هناك نمو اكبر في عدد السكان جعل معدل الكثافة المصرفية في انخفاض مستمر الأمر الذي نفى تأثيره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات Conclusions:

يمكن من خلال التحليل الاقتصادي بشقيه الوصفي والقياسي ان نستشف الاستنتاجات الآتية:

١. دفع تراكم الديون الخارجية الأردنية في نهاية الثمانينات وتفاقم عجز الموازنة فضلا عن شحة المساعدات الخارجية وعودة الأردنيين

العاملين في دول الخليج (لانخفاض أسعار النفط واندلاع حرب الخليج الثانية) الحكومة الأردنية الى اللجوء الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي التي أدت الى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء مجال أوسع للقطاع الخاص .

٢. خلال الفترة التي أعقبت سياسة الإصلاح الاقتصادي تمتع البنك المركزي الاردني باستقلالية متميزة جعلته يحقق معظم أهدافه وكما يأتي :-

- زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بلغت بين عامي ١٩٩٠ و عام ٢٠٠٦ ما مقداره (٥.٢%) كما لم يسجل الاقتصاد الاردني أي نسبة نمو سالبة طيلة هذه المدة.
- استقرار سعر صرف الدينار الاردني عند مستوى ثابت تقريبا ويعادل (٠.٧٠٩) دينارا.
- استقرار أسعار الفائدة عند مستوى متوافق وحاجات التنمية الاقتصادية ,اذ بلغ معدل النمو المركب خلال الفترة المدروسة (٠.٣٦%) سنويا، وهذا الأمر يسهل من مهمة المستثمرين في قراءة استثماراتهم في الاجل القصير وبما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية .
- كبح جماح التضخم والسيطرة عليه ضمن الحدود الطبيعية, فلقد بلغ مستوى التضخم في اغلب سنوات الدراسة مستوى مقارب لمعدل التضخم في الدول المتقدمة ولمعدل التضخم الطبيعي(٣%).

٣. أثرت المتغيرات الاقتصادية التي عبرت عن واقع الجهاز الصرفي الاردني على متغيرات الاستقرار الاقتصادي بالشكل الآتي :-

- أثرت متغيرات (الائتمان و نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي) في متغير الاستقرار الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي) وفسرت (٩٦.٦١%) من التغيرات التي تحدث فيه.

- أثرت المتغيرات (عدد الفروع والائتمان ونسبة الودائع الى عرض النقد ودرجة العمق المالي) في متغير الاستقرار الاقتصادي (التضخم) وفسرت هذه المتغيرات (٨٥%) من التغيرات التي تحصل في معدلاته.
- اثر متغير عدد المصارف وفروعها في متغير الاستقرار الاقتصادي(البطالة) وفسر (٣٦.١٠%) من التغيرات التي تحدث فيه.

التوصيات :

استنادا الى النتائج التي تم التوصل إليها بدراسة الجهاز المصرفي الاردني ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي فانه يمكن ان نوصي بما يأتي:-

١. ضرورة السيطرة على الإصدار النقدي وعدم الإفراط فيه وذلك من قبل البنك المركزي وإعطاء هذا الموضوع أولوية قصوى حتى تتم السيطرة عليه .

٢. تحرير الجهاز المصرفي من كل القيود التي يمكن ان تحد من حركته, باتجاه الأهداف المطلوب تحقيقها واختيار الوسائل التي من خلالها يتم تحقيق هذه الاهداف .

٣. يفضل ان تعمل المصارف التجارية والمتخصصة على تنويع خدماتها وإدخال التقنيات الحديثة في مجال العمل المصرفي.

٤. نشر الوحدات المصرفية حسب الحاجة لها وعدم تركيزها في المدن الرئيسية وإهمال الأقاليم.

٥. نشر الوعي المصرفي , وتقع هذه المهمة على عاتق الحكومة لاسيما الوزارات المعنية كالتربية والتعليم والمالية والإعلام من خلال التعريف بعمل وأهمية الجهاز المصرفي ولو بصورة مبسطة في المناهج التعليمية فضلا عن برامج التوعية الخاصة بذلك .

٦. يوصي الباحثان بتكرار هذه الدراسة لمدد اخرى ومتغيرات اخرى لغرض التعمق اكثر بدراسة الموضوع لما له من فائدة عملية خدمة للاقتصاد.

الهوامش والمصادر

١ - الهوامش

[i] - د. تيسير عبود الجابر, الاقتصاد الاردني موقعه من السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي, تحرير-خالد واصف ألوزني , حسين أبو رمان , مركز الاردن للدراسات , دار السندباد , عمان , ١٩٩٦, ص ٧٠ –٧١.

[ii] - البنك المركزي الاردني , أهم المؤشرات الاقتصادية ,٢٠٠٧:- على الموقع الالكتروني www.cbj.gov-jo.com:

[iii] - د. خالد واصف الوزني ,الاقتصاد الاردني رؤية مستقبلية , تحرير , فوزي غلاية , قضايا معاصرة ، طبع مؤسسة عبد الحميد شومان , ٢٠٠١,ص ١٩-٢٠.

[iv] غازي حمد الله الشبيكات , سياسة وضع الاهداف النقدية في الاردن, اختيار مفهوم السيولة المناسب, رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا, الجامعة الأردنية , عمان , ١٩٩٤, ص ٢٩.

[v] - المصدر نفسه, ص ٢٩.

[vi] - البنك المركزي الاردني , التنظيم الإداري , ٢٠٠٦,على الموقع الالكتروني www.cbj.gov-jo.com

[vii] - المصدر نفسه.

[*] - هو مقياس لقدرة الجهاز المصرفي على تجميع الودائع .انظر في ذلك:-
- منشورات جمعية البنوك في الأردن ,القطاع المصرفي الواقع والمتطلبات ,في ٢٠٠٣/١٢/٣١,ص١٢.

[viii]- للمزيد حول العمق المالي انظر:-
- محمد سعيد النابلسي ,السياسة المالية والنقدية ووقعها على البنية التحتية المالية ,تحرير د- عبد الرحمن صبري ,بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,عمان ,-١٨ ١٧ أيلول١٩٩٧,ص٤٤.
- علي حسين مقابلة,موائمة السياسة النقدية مع برنامج التصحيح الاقتصادي في الاردن,مجلة تنمية الرافدين ,جامعة الموصل ,كلية الادارة والاقتصاد,العدد,٢٤,٢٠٠٢ ,ص١٨١ .

[ix]-محمد سعيد النابلسي ,السياسة المالية والنقدية ووقعها على البنية التحتية المالية ,المصدر أعلاه ,ص٤٥ .

[x] - د. أمية طوقان , الاردن سياسة تصحيحية واستقرار مصرفي , مجلة اتحاد المصارف العربية ,ك١ .٢٠٠٢,العدد٢٦٥.ص٢٧ .

[xi] - د. سنان الشبيبي , دور الحكومات في تمويل التنمية في ظل النظام المالي الدولي الجديد, منشورات صندوق النقد العربي ,معهد السياسات الاقتصادية , دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي ,تحرير –د ,علي توفيق الصادق ,د-وليد عدنان الكردي ,العدد ٦ ,٢٠٠١ ,أبو ظبي للطباعة ,ص١٢٤ .

[xii]-:النشرات الإحصائية للبنك المركزي الاردني .السنوات ١٩٩٦ .١٩٩٩ .٢٠٠٢ . ٢٠٠٦.

[xiii] - د. مفلح عقل , القطاع المصرفي الاردني الواقع والتطلعات , مجلة البنوك في الاردن , العدد ١٥ , ٢٠٠٣ , ص ٢١.

[xiv] - د . أمية طوقان , الاردن سياسة تصحيحية واستقرار مصرفي , مصدر سابق ,ص ٢٨.

[xv] - د. أمية طوقان , حوار منشور في مجلة المستقبل الاقتصادي , العدد ٥, ٢٠٠٤, ص ١١.
[xvi] - د. صالح مفتاح ،النقود والسياسة النقدية،(المفهوم الاهداف الادوات)،دار الفجر للنشر ،القاهرة ،٢٠٠٥, ص١٨٥.
[*] تم احتساب الكثافة المصرفية من خلال:-
a – عدد السكان ÷ ١٠٠٠٠
b – عدد الفروع ÷ ناتج الخطوة a .
[xvii] - د.ناجي التويني, الإصلاح المصرفي , إصدارات جسر التنمية ,العدد ١٧, ٢٠٠٣, على الموقع الالكتروني :
www. Arad-api , org, develop -١.htm
[xviii] - المصدر نفسه.
[xix] - جمعية البنوك الأردنية , القطاع المصرفي الاردني الواقع والتطلعات , في ٢٠٠٣/١٢/٣١ , ص ٧.
[xx] - د. مفلح عقل , وجهات نظر مصرفية , مصدر سابق , ص ٧٠.
[xxi] - جمعية البنوك الأردنية , القطاع المصرفي الاردني الواقع والتطلعات , ص ٧.
[xxii] - د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط١ ، دار الحامد للنشر، عمان ،٢٠٠٤, ص ٤٠٣.
[xxiii] - جمعية البنوك الأردنية , القطاع المصرفي الاردني الواقع والتطلعات , مصدر سابق , ص ١٤.
١-جمعية البنوك الأردنية , القطاع المصرفي الاردني الواقع والتطلعات , مصدر سابق – ص٩.

[xxv] - د. محمد سعيد النابلسي – السياسات المالية والنقدية ووقعها على البنية التحتية المالية ,مصدر سابق – ص ٦٥.
[xxvi]- د. خالد واصف الوزني , الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الاردن, الدراسات الإستراتيجية , الجامعة الأردنية , عمان , ١٩٩٦ , ص ٣٩.
[xxvii]- النشرة الإحصائية للبنك المركزي الاردني السنوات ١٩٩٦- ١٩٩٩-٢٠٠٢-٢٠٠٦.
[xxviii] - اسامة فايز الفرحان , محددات سعر الفائدة في الاقتصاد الاردني , رسالة ماجستير ,كلية الدراسات العليا ,الجامعة الأردنية,٢٠٠٢ ,ص ٤١ .
[xxix] - عباس كاظم جاسم,تقيم السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة,رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء,٢٠٠٥ ,ص١١٤ .
[xxx] - المصدر نفسه ,ص٤٢ .
[xxxi] -عاطف بركات , محددات القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في الاقتصاد الأردني , رسالة ماجستير, جامعة اليرموك , ١٩٩٦, ص ٤٤.
[xxxii] - أسامة فايز الفرحان – المصدر أعلاه ,ص٣٩ .
[xxxiii] - بتول مطر عبادي – تحليل مصادر النمو والإحلال بين عوامل الإنتاج في الاقتصاد الاردني للمدة (١٩٧٠- ١٩٩٧) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد – ٢٠٠٠- ص ٧٨.
[xxxiv]- قيمة (T)الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) وعلى درجة حرية(n-k)تساوي(٢.١٣) .
-قيمة (F)الجدولية عند مستوى معنوية(٥%) ودرجة حرية(K),(N-K-١)للبسط والمقام تساوي (٣.٣٤).

قيمـــة(D-W) (du=١.٢٥)(dl=٠.٧٠٠)عنـــد مســـتوى معنويـــة (I%)ودرجـــة حرية(N,K)للبسط والمقام.

[xxxv]- قيمـة (T)الجدوليـة عند مستوى معنويـة (٥%) وعلـى درجـة حريـة(١٤-٤) تساوي(٢.٢٢).

- قيمـة (F)الجدوليـة عند مستوى معنويـة(٥%) ودرجـة حريـة(K),(N-K-١)للبسط والمقام تساوي (٣.٦٣).

- قيمة(D-W) (du=١.٧٥٧)(dl=٠.٤٤١)عند مستوى معنوية (I%) ودرجة حريـة(N,K) للبسط والمقام.

[xxxvi]- قيمـة (T)الجدوليـة عنـد مستوى معنويـة (٥%) وعلـى درجـة حريـة(n-k)تسـاوي(٢.١٢٠).

-قيمـة (F)الجدوليـة عنـد مستوى معنويـة(٥%) ودرجـة حريـة(K),(N-K-١)للبسط والمقام تساوي (٤.٥٤).

قيمـــة(D-W) (du=١.١٠٢)(dl=٠.٨٧٤)عنـــد مســـتوى معنويـــة (I%)ودرجـــة حرية(N,K)للبسط والمقام.

٢ - المصادر:

أ- الكتب:-

١- د. تيسير عبود الجابر, الاقتصـــاد الأردنـــي موقعـــه مـــن السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي, تحرير-خالـــد واصـــف ألوزني , حسين أبو رمـــان , مركـــز الأردن للدراســـات , دار السندباد , عمان ,١٩٩٦.

٢- د. خالد واصف ألوزني ,الاقتصاد الأردني رؤية مستقبلية , تحرير , فوزي غلاية , قضايا معاصرة ، طبـــع مؤسســـة عبـــد الحميد شومان ,٢٠٠١.

٣- د. صالح مفتاح ،النقود والسياسة النقدية،(المفهوم الأهـــداف الأدوات)،دار الفجر للنشر ،القاهرة ،٢٠٠٥.

٤- د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الـــدين العيســـى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، ط١ ، دار الحامد للنشـــر، عمان ،٢٠٠٤.

٥- د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج٢ ، المستنصرية ،١٩٨٤.
٦- د. عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي , ج٢ , الجامعة المستنصرية , ١٩٨٤.
٧- د. مفلح عقل , وجهات نظر مصرفية ، ج١ ، مطبعة البنك العربي ، عمان ،١٩٩٨.

ب - البحوث: -

١-د. أمية طوقان , الأردن سياسة تصحيحية واستقرار مصرفي , مقال في مجلة اتحاد المصارف العربية , ط١.٢٠٠٢.
٢ - علي حسين مقابلة,موائمة السياسة النقدية مع برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن,مجلة تنمية الرافدين ,جامعة الموصل ,كلية الإدارة والاقتصاد, العدد٢٤,سنة٢٠٠٢.
٣- محمد سعيد النابلسي ,السياسة المالية والنقدية ووقعها على البنية التحتية المالية ,تحرير د-عبد الرحمن صبري ,بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,عمان ,١٧ -١٨ أيلول١٩٩٧.
٤- مصطفى قارة, سياسات التصحيح الاقتصادي والمالي , اقتصاديات بلدان عربية, منشورات صندوق النقد العربي,معهد

السياسات الاقتصادية,تحرير د- علي توفيق الصادق,د- وليد عدنان الكردي ,أبو ظبي,٢٠٠١

٥- د. مفلح عقل , القطاع المصرفي الأردني الواقع والتطلعات , مجلة البنوك في الأردن , العدد ١٥ , ٢٠٠٣.

٦- د. ناجي التو يني, الإصلاح المصرفي , إصدارات جسر التنمية , العدد ١٧في٢٠٠٣, على الموقع الالكتروني : www.Arab-api,org,devflop-i.htm

ت- <u>الاطاريح و الرسائل</u>:

١- أسامة فايز الفرحان, محددات سعر الفائدة في الاقتصاد الأردني ,رسالة ماجستير,كلية الدراسات العليا,الجامعة الأردنية,٢٠٠٢.

٢- بتول مطر عبادي , تحليل مصادر النمو والإحلال بين عوامل الإنتاج في الاقتصاد الأردني للمدة (١٩٧٠-١٩٩٧) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية , كلية الإدارة والاقتصاد –٢٠٠٠.

٣- رقية نافع أبو عبيد , الطلب على النقود في الأردن والعوامل المؤثرة فيه , رسالة ماجستير , جامعة أهل البيت ,الأردن , ١٩٩٩.

٤- عاطف بركات , محددات القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في الاقتصاد الأردني , رسالة ماجستير, جامعة اليرموك , ١٩٩٦.

٥- عباس كاظم جاسم, تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة,رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء,٢٠٠٥.

٦- غازي حمد الله الشبيكات , سياسة وضع الأهداف النقدية في الأردن, اختيار مفهوم السيولة المناسب, رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا, الجامعة الأردنية , عمان ,١٩٩٤.

٧- غيث عاصي مسعد , دور البنك المركزي الأردني في معالجة المشاكل الاقتصادية ,رسالة ماجستير ,جامعة بغداد ,كلية الإدارة والاقتصاد ,١٩٩٦.

ث-تقارير ونشرات:

١- البنك المركزي الأردني النشرات الإحصائية,السنوات , ١٩٩٦ ,١٩٩٩,٢٠٠٠,٢٠٠٦٢

- قانون البنك المركزي الأردني ,على الموقع الالكتروني : www.cbj.gov .jo.com

٣- صندوق النقد العربي , مؤشرات اقتصادية ,٢٠٠١.

٤- منشورات جمعية البنوك في الأردن ,القطاع المصرفي الواقع والمتطلبات ,في ٢٠٠٣/١٢/٣١.

٥- الجهاز المصرفي الأردني , على الموقع الالكتروني :-
www.cbj.gov.jo.com

٦- صندوق النقد العربي ,وآخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,إعداد مختلفة.

٧- وزارة التخطـــــــيط الأردنيـــــــة الموقـــــــع
www.mop.gov.jo.com

٨- دائرة الإحصاء العامة الأردنية ,جدول (٣٥)علـــى الموقـــع الالكتروني.
www.dos.gov.jo.com